مسعود بارزاني ١٢

القائمة الكوردستانية ٥٤
ليستى كوردستانى

بعد أسبوع من يوم الاقتراع النتائج ستعلن

فرج الحيدري لـ(المدى): ٨٥٪من الخروق هي من محافظة السليمانية

حاوره في أربيل :يوسف المحمداوي
تصوير : مهدي الخالدي

مع زحمة التنافس بين الكيانات والائتلافات المشاركة في انتخابات اقليم كردستان،واقتراب موعد يوم الاقتراع ،حاورت (المدى) رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري الذي قال بان المفوضية اكملت استعداداتها لإجراء الانتخابات في الاقليم وفق الخطة التي رسمتها،مؤكدا مشاركة اكثر من ١٥٠ مراقبا دوليا من مختلف انحاء العالم لمراقبة آليات الانتخابات،من جهة اخرى عزا الحيدري تأجيل الاستفتاء على دستور الاقليم لأسباب فنية، نافيا أن حدوثه جاء على خلفية ضغوطات سياسية.وبين رئيس مجلس المفوضين،ان الكثير من العقوبات المادية اتخذت بحق الكثير من الاحزاب المتنافسة،لتجاوزها على الضوابط التي وضعتها المفوضية،فضلاعن حرمان كيان سياسي من المشاركة،لعلاقته بحزب محظور،وكذلك قامت المفوضية بإبعاد شخصيات مشمولة باجتثاث البعث،واوضح الحيدري بان نتائج الانتخابات في الاقليم ستعلن بعد اسبوع من يوم الاقتراع،وفيما يلي نص الحوار:

الحيدري في لقاء مع المدى

الانتخابات تجري وفق نظام الدائرة الواحدة

■ كم يبلغ عدد الكيانات والائتلافات المشتركة ،وكذلك عدد الناخبين والمراكز والمحطات الانتخابية؟

-يشارك في انتخابات اقليم كردستان٢٠كيانا سياسيا و٥ ائتلافات تتنافس على ١١١ مقعدا في البرلمان، ١١ مقعداً كنسبة تمثيل مضمونة للاقليات وبمعدل مقعداً واحد للارمن ، ٥ مقاعد للتركمان ، ٥ اخرى للكلدان والسريان والآشوريين، وتضمن هذه الانتخابات مشاركة اكثر من (٢٥٢٤٨٩٩) ناخباً موزعين في عموم محافظات الاقليم وقد تم توزيعهم وبحسب مناطق سكناهم على ١١٨٤ مركزاً ،وعدد محطات الاقتراع التي سيتم فتحها في يوم الاقتراع تبلغ ٥٣٦٩ محطة.

■ هل هناك حصة من المقاعد لكل محافظة من محافظات الاقليم ،ام ان المعتمد نظام الدائرة الواحدة؟

- بالنسبة للاقليم وما يتعلق بالانتخابات اعتمد نظام الدائرة الواحدة وهذا يعني لا وجود لحصة معينة من المقاعد لهذه المحافظة او تلك ،ان ما يحسب هو العدد الكلي للمشتركين في التصويت ويقسم على عدد المقاعد الموجودة للحصول على الرقم المحدد للمقعد الواحد من الأصوات، فنحن لدينا ١٠٠+١١ كما اسلفنا ،١١ للمسيحيين والتركمان والارمن ، اجمالي عدد الناخبين يقسم على ١٠٠ مقعد ليظهر لدينا عدد الاصوات في المقعد الواحد، ولكن تبقى لدينا مسألة مهمة ،مثلا لنفترض ان احد الكيانات السياسية حصل على ٢٠٠٠٠٠ صوت وان الكرسي حصل على ٣٥ الف صوت، وبالتالي فإن ذلك الكيان حصل على ٦ مقاعد مثلا لكن مع ذلك بقي لديه مقاعد شاغرة نتيجة الاصوات غير المحتسبة ،وبتعبير آخر،حين تنتهي عملية الفرز وتظهر لنا النتائج ان هناك ٣٠ مقعدا لا تزال شاغرة من الـ(١٠٠)مقعد فيصار الى عملية اخرى تسمى باضافة المقاعد الشاغرة .

المقاعد الشاغرة ستوزع بصورة عادلة

■ هل سيتم توزيع تلك المقاعد بنفس الآلية التي تم اعتمادها في الانتخابات المحلية الاخيرة؟

- نعم ، ستوزع على الكيانات الكبيرة الفائزة بأعلى سقف من النتائج.

■ ولكن هذا الامر ولد العديد من الاعتراضات وعد اجحافاً بحق الاحزاب الصغيرة في الانتخابات السابقةفماذا تقول ؟

- ان الاحزاب الكبيرة أخذت جميع الاصوات في الانتخابات التي جرت في مجالس المحافظات الاخيرة أما بالنسبة للاجراءات المتخذة في الاقليم فان المسألة تختلف لان هنالك إجراءات من خلالها يمكن تلافي ما حدث في الانتخابات المحلية، وستقسم المقاعد الشاغرة بطريقة عادلة ومنصفة، ويجب علينا ان لا نتجاهل مسألة مهمة وهي الفرق الكبير في عدد الكيانات السياسية المتنافسة في مجالس المحافظات وعدد كيانات الاقليم ،فهناك اشترك اكثر من ٥٠٢ كيان سياسي، اما في الاقليم فان عدد الكيانات المصادق عليها ٤١ وعدد الائتلافات ٥ متكونة من ١٥ كيانا سياسياً ، وعدد المرشحين للبرلمان ٥٠٧ والمرشحين للرئاسة ٥ ، وهذه الاعداد القليلة اذا ما قورنت بأعداد انتخابات مجالس المحافظات ستعطي دافعاً قوياً لإنجاح العملية الانتخابية وسيرها بالاتجاه الصحيح بدون اية هفوات .

- ان قانون انتخابات الاقليم يختلف عن قانون انتخابات المحافظات ومكامن الاختلاف بينهما ان المقاعد الشاغرة تستحوذ عليها الاحزاب الكبيرة في قانون المحافظات ، وهذا ما لم يحصل وفق قانون انتخابات الاقليم ، وكذلك هناك اختلاف آخر هو ان قانون الانتخابات المحلية اعتمد على نظام القائمة المفتوحة اما في الاقليم فقد اعتمد نظام القائمة المغلقة.

■ كفل قانون الانتخابات في الاقليم ٣٠٪ للتمثيل النسوي ، كيف تتم آلية ضمان ذلك؟

- الشيء الايجابي والمميز الذي وضع في قانون الاقليم كونه حدد ٣٠٪ من المقاعد ككوتا للنساء ، ولم يقل ٣٠٪ من الفائزين وهناك فرق ، لذا اصاب نسبة تنفيذ المرأة في الانتخابات المحلية غبن كبير، اما هنا فالضمان موجود وهو الاشتراط على كل كيان ان تكون المرأة موجودة في القائمة ضمن التسلسل الثالث بعد اي مرشح لذا نرى وجودها وحقوقها محفوظة تماما في انتخابات الاقليم، كذلك هناك امر مهم جدا وهوان انتخاب مجالس المحافظات جرت وفق نظام القائمة المفتوحة وهذا ما يجعل من الصعوبة جدا ضمان التمثيل الحقيقي للمرأة اما هنا فالانتخابات تجري وفق انتخابات القائمة المغلقة وبالتالي حصتها مضمونة.

غرامات تصل الى ٥٠ مليون دِينارعراقي

■ هل لديكم جهة رقابية تقوم ميدانيا بمراقبة سير الدعاية الإنتخابية وتشخيص الخروق، ام انكم تعتمدون على ما يأتي من شكاوى سواء من الكيانات المتنافسة او الإعلام؟

- هناك مجموعة ضوابط وضعتها المفوضية وعلى كل مرشح وكيان سياسي الالتزام بها ،والخروج عن دائرة تلك الضوابط سيعرض المقصرين الى عقوبات،العقوبات المؤدية تنحصر مابين ١٠٠٠٠٠ دينار الى ٥٠ مليون دينار ،فضلا عن صلاحيتنا بتقديم شكاوى للسلطات القضائية اي المحكمة الجنائية ضد المرشح المتجاوز على تلك الضوابط، وحددت الاحكام القضائية في هذا الجانب من شهر الى ٣ اشهر، ونحن كمفوضية وضعنا اجهزة رصد من مهمتها رصد ما تقوم به الكيانات والائتلافات المرشحة للانتخابات ،كذلك لدينا جولات تلفزيونية تعمل على رصد كيفية سير الحملات الانتخابية ، ليس في مراكز المحافظات فقط ، بل لدينا جولات حتى في الاقضية والنواحي، فضلا عن دور وسائل الاعلام الذي نعده دورا مهما في رصد الخروق والاستفادة من طبيعة عمل الاحزاب المتنافسة التي يراقب بعضها الآخر وترفع لنا التقارير بشان الخروق.

■ هذا يعني عدم وجود جهاز رقابي معتمد لدى المفوضية؟

- لدينا أجهزة رصد تقوم برصد حالات معينة ويتم نقلها الى لجنة داخل الهيئة تدعى لجنة الشكاوى وهذه اللجنة مؤلفة من مجموعة رجال قانون ، يقومون بفتح ملف خاص لكل شكوى ودراسة جميع جوانبها وبعد الانتهاء من التحقيق في القضية ، تقوم تلك اللجنة برفع التوصيات الى المفوضية التي تقضي سواء بالعقوبة او بدحض الشكوى لكونها كيدية او عدم ثبوت الادلة الكافية فيها ،والمفوضية تقوم بدورها باتخاذ الاجراءات اللازمة .

■ ما طبيعة الدعم الذي تقدمه المفوضية للكيانات المتنافسة في الانتخابات؟

-دعم المفوضية ينحصر في موضوعة رفدهم بالمعلومات التي يحتاجونها سواء في عملية التوعية الانتخابية او في مسألة الضوابط وكذلك عملية حماية المرشحين من خلال اللجان الامنية التي شكلت من وزارة الداخلية والوزارات الامنية الاخرى فضلا عن طبيعة ارتباطهم بالمفوضية من خلال تعريفهم بكل ما يحتاجونه من برامج وتعليمات لإجراء الانتخابات بالطريقة المثلى.

تحديد السقف الأعلى للصرف على الدعاية

■ هل هناك ضوابط معينة معمول بها بالنسبة للدعايات الاعلامية الانتخابية ام انها مفتوحة لا تتقيد بشروط؟

-بالطبع كل كيان او حزب مسؤول عن حملته الاعلامية لكن ايضا هناك ضوابط معروفة منها:ان على الاحزاب وخاصة الموجودة بالسلطة ان لا تستغل مؤسسات الدولة في حملاتها الانتخابية، ويعد الامر اذا ما استغل خرقاً للضوابط التي وضعتها المفوضية وكان من المفترض ان نطبق آلية تحدد السقف الاعلى للصرف في الحملات الانتخابية، ولكن الامر لم ينفذ لعدم اقرار قانون الاحزاب ، ونحن نامل ان يصدر هذا القانون ليتسنى لنا تحديث سقف المبالغ التي تصرف على الدعايات الانتخابية ، لانه من غير المعقول ترك الامور من غير ضوابط ، حتى لاتظلم الاحزاب والكيانات التي لا تمتلك موارد مالية كافية للقيام بدعاية موازية او على الاقل منافسة للدعاية الانتخابية التي تمتلكها الاحزاب الكبيرة.

■ ما هو المبلغ الذي يقدمه المرشح لانتخابات الاقليم، وما الشروط التي يجب ان تتوفر فيه؟

- المبلغ المدفوع بالنسبة للكيانات والاحزاب هو ٢٥ مليون دينار ، أما بالنسبة للمرشح كفرد فيبلغ ٧٥٠٠ مليون دينار عراقي ، وبالنسبة لشروط الترشيح كأحزاب فيجب ان تتوفر في الحزب عدة شروط مثلا يجب ان يكون لديه نظام داخلي ،فضلا عن حصوله على ٥٠٠ توقيع من المؤيدين له وكذلك اعطاء ضمانة لعدم تلقي الدعم من الخارج .

■ هل يطبق هذا الشرط في الانتخابات التي جرت في العراق؟

- للامانة اقولها ان الامر صعب التحقيق، ولكن قد تكون هناك متابعة ،واذا ثبت فعلا ان هناك كياناً سياسياً لديه تمويل مالي من الخارج ، تقام عليه دعوى قضائية ولكن مثل هذا الامر لم يحصل حتى الآن.

أكثر من ١٥٠مراقباً دولياً سيشاركون في الانتخابات

■ هل هناك مراقبة دولية سواء في فترة الدعاية الإعلامية أم في يوم الاقتراع؟

- المفوضية بدورها وجهت الدعوى لاكثر من جهة معنية بهذا الشأن سواء كانت منظمات عالمية، سفارات ، دولاً ، منظمات غير حكومية لغرض ارسال المراقبين للاطلاع على سير العملية الانتخابية في الاقليم ، حتى الآن جميع الردود ايجابية ، الجامعة العربية عينت سفيرها للمجيء الى اربيل بالاضافة الى تسمية ١١٥ مراقباً معظمهم بدرجة وزير سابق في الحكومات العربية، والاتحاد الأوروبي كذلك ، وكان لدي في الاسبوع الماضي اجتماع مع سفراء الاتحاد الاوربي في بغداد والجميع ابدوا استعدادهم للمشاركة ، والهويات مسجلة لدي المفوضية والذين سيصلون كمراقبين هم من: بريطانيا امريكا ، استراليا، النمسا، ، الجيك ، هولندا ، ، وروسيا وغيرها .

- نتوقع ان يصل العدد الى اكثر من ١٥٠ مراقباً دوليا ، فضلا عن ممثلين للامم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية بالاضافة الى مراقبي الاحزاب والكيانات السياسية الذي يبلغ عددهم ٧٥٢٣ ، فضلا عن عدد المراقبين المحليين المعتمدين البالغ عددهم ٤٠٥٠ وعدد الإعلاميين المحليين المعتمدين ١٠٢١ وعدد الإعلاميين الدوليين المعتمدين ٤٠ ، وانا اعتقد ان العدد الاجمالي للمراقبين في انتخابات الاقليم اذا ما تجاوز اعداد مراقبي مجالس المحافظات فانه سيكون بنفس الحجم .

٨٥٪من الخروق حصلت في محافظة السليمانية

■ هل حصلت خروق اثناء الحملة الانتخابية ، ما عددها وهل جرى التحقيق فيها؟

- نعم حصلت بعض الخروق وتجاوزت الـ ١٧٠ شكوى وهي في تزايد،والذي لاحظناه بان ٨٥ ٪ من تلك الخروقات او الشكاوى المقدمة هي من محافظة السليمانية والبقية من محافظتي دهوك واربيل،والمفوضية اتخذت جميع الاجراءات القانونية بحق اكثر من ٢٥ كياناً سياسياً في مختلف الاتجاهات، سواء كانت كيانات سياسية صغيرة ام كبيرة، ووجهت لها العقوبات المادية بلغت ما بين المليون الى ثلاثة ملايين دينار عراقي ،وبالطبع هذه هي العقوبة الاولى وفي حال تكرار مثل تلك التجاوزات او الجرم ستزداد العقوبة اكثر.

■ هل هناك تشريع يضمن للمفوضية القدرة على حرمان المرشح او القائمة من الاشتراك اذا تكررت تجاوزاتها مثلا؟

- هذا يعتمد على طبيعة الجرم مثلا ممارسة الارهاب ضد الآخر ، او وصول المسألة الى مرحلة التهديد والوعيد ، فهذا الامر يتطلب إجراءات اكثر شدة وحزماً هناك تجاوزات اخرى مثلا تمزيق ملصقات بعض الكيانات ،

■ هل هناك تواجد رقابي لكم في السليمانية ودهوك، خاصة ان محافظة السليمانية شهدت في الايام الماضية تداعيات وخروقاً.؟

-كما قلت في البداية ان طبيعة كل كيان سياسي مراقبة المنافس وسترفع بشأنه التقارير ، وهذا لا يعني بان كيل التهم جزافا سيؤخذ بها من قبل المفوضية وانا من خلال صحيفة المدى اناشد الجميع، وبالخصوص الكيانات السياسية المتنافسة في اقليم كردستان ، ان تنظر بمسؤولية وبإمعان الى عدة امور اهمها ، ان التجربة الديمقراطية الانتخابية الكردستانية هي ليست بالجديدة ،وعليه سينظر لها على انها تأسست مرتكزاتها منذ عام ١٩٩٢ ، وبالتالي سينظر اليها المراقب الدولي على أنها تجربة قديمة اذا ما قورنت بالتجربة الفتية التي حصلت في العراق ، ولابد على الجميع من هذا المنظور ان نقدم للمجتمع الدولي صورة مميزة جيدة تؤكد بان تجربة اقليم كردستان الديمقراطية الانتخابية هي النموذج الاول لا في العراق فقط وانما حتى في الشرق الاوسط ، ذلك من خلال احترام المتنافسين آليات هذه التجربة الرائعة ، وتوفر القناعات التي تقول بان صناديق الاقتراع هي الحكم ، اما بالنسبة لكيل التهم بين هذا الطرف وذاك وغير ذلك من الامور السلبية ستجعلنا ضمن مشهد سلبي امام المجتمع الدولي،وانا باعتقادي ان هذا الامر لايرضاه احد حتى من ضمن القوائم المتنافسة ، ناهيك عن ردة فعل الناخب فقد تكون ردة فعله سلبية اذا ما تكررت تلك المشاكل فإن المواطن بالتالي سيعزف حتى عن التوجه لصناديق الاقتراع.

تنافس شديد ولكنه ضمن الضوابط الديمقراطية

■ هل نعدها بداية لتأسيس نواة انتخابات ديمقراطية حرة بعيدة عن لغة الوعيد والتهديد؟

-لاننكرأن هذه المسألة قد تأسست في البلد ،بعد التغيير وبالذات بعد الانتخابات المحلية الاخيرة ، وهناك بحدود ٥٠٢ كيان سياسي و ١٤٤٦ مرشحاً تنافسوا على ٤٤٠ مقعداً في انتخابات مجالس المحافظات ولم يحدث اي تجاوز من جهة ومن جهة اخرى ، فان الامر ايجابي يتطلب منا الوقوف عنده في المقارنة مع ٢٠ كياناً سياسياً تتنافس على ١٠٠ مقعد، اعتقد ان الامر سيكون اكثر سهولة وايجابية، نعم هناك نوع من التنافس والتنافس الشديد ولكنه ضمن الديمقراطية المطلوبة ، والملاحظ حتى في وسائل الاعلام هناك نوع من الابتكارات من الوسائل الجديدة باشتراط عدم التجريح والإساءة للمنافس الآخر.

■ اشرفتم على ادارة الانتخابات في بغداد وأربيل،ماأوجه الاختلاف برأيكم؟

ـــهناك ضوابط في اية دعاية اعلامية،ولاحظنا ان تلك الضوابط كانت اكثر فعالية في الاقليم،كون المسؤولين فيها كانوا اكثرجدية في مراقبة وانجاح العملية،وجاءت توجيهاتهم وفق الضوابط التي شرعتها المفوضية،لذا تجد اي كيان سياسي منافس،قبل ان يقوم بنشر ملصقاته او البدء في حملته الاعلامية،يراجع الجهات المسؤولة وبالذات المحافظة، ليتعرف من خلالها على الآليات والتعليمات المسموح بها،لذا فالمتابع لسير الحملة في الاقليم،نادرا مايشاهد ملصقا على جدار حكومي،ومع ذلك لاننكر بان هذا الامر حدث في محافظة السليمانية،وعلى الرغم من محدوديتها اتخذت العقوبات بشأنها، وكمفوضية نجد بان الامور تسير بشكل طبيعي.

لأسباب فنية تم تأجيل الاستفتاء على دستور الإقليم

■ هناك من يقول أن قرار التأجيل على دستور الاقليم جاء بسبب ضغوطات سياسية مورست على المفوضية،مامدى صحة ذلك؟

ـــلم يقولوا هذا فقط،بل وصل بهم الامر الى القول،ان نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية بايدن،وبالتنسيق مع رئيس الوزراء المالكي،فرض التأجيل على القيادات الكردية،وقالوا الكثير،لكن السبب المؤكد والحقيقي،هو فني،لاننا كمفوضية انجزنا اكثر من ٩٠٪من الاستعدادات للانتخابات،ومن غير الممكن العودة الى البداية،واعادة الامور الفنية من جديد،بالاضافة الى وجود مسألة مهمة،وقد ناقشناها مع الاخوة في البرلمان الكردستاني،واقتنعوا بها ،وهي مسألة الخشية من زيادة عدد الاوراق الباطلة ،اذا ما تزامن الاستفتاء مع الانتخابات،لان المواطن قد تختلط عليه الاوراق الثلاثة،ورقة الاقتراع البرلمانية،وورقة اقتراع رئيس الاقليم،وورقة الاستفتاء على الدستور،وقد يضع ورقة الانتخاب البرلمانية في صندوق الاستفتاء،وبالتالي تكون ورقته باطلة،فالاسباب فنية ،ونحن كمفوضية لم نتسلم اي اعتراض رسمي،لامن الحكومة الاتحادية ولا من مجلس النواب العراقي،ولامن اية جهة سياسية اخرى، ونحن كمفوضية نرى بان عملية الاستفتاء حق مشروع للاقليم كفله الدستور العراقي،ولايتناقض حتى مع قانون المفوضية،فقضية التأجيل فنية، والاخوة في الاقليم تقبلوا الامر برحابة صدر،وتعاملوا مع التأجيل بأسلوب حضاري،وعملية اجراء الاستفتاء عليه ستتم قريبا.وليسمع الجميع بان المفوضية لم ولن ترضخ لاية ضغوطات،وان شعرت بوجود مثل هذا الامر،لأعلنته وقدمت استقالتي،لاننا نعمل تحت مظلة الوضوح،لامظلة الضبابية والغموض،وان وجدت نفسي،عاجزا عن اداء واجبي بمهنية وحيادية،ساغادر المنصب،تلبية لصوت ضميري على الاقل.

شمول بعض المرشحين بقرار اجتثاث البعث

■ ألم تشخصوا حالات تزوير وتلاعب في بعض الوثائق المقدمة من المرشحين؟

ـــلم نلحظ حالات بمثل هذا النوع،باستثناء بعض الاسماء التي وجدناها مشمولة،بقراراجتثاث البعث،لكونهم كانوا مستشارين في النظام السابق، وهؤلاء من حزب المحافظين،وكذلك تم حرمان كيان سياسي من المشاركة،بعد توفر الادلة،التي تفيد بارتباطه مع حزب الحل ،وهوحزب غير مجاز.أن وأكد رئيس المفوضين في ختام حديثه بإن

ـــبالطبع سيكون اعلان نتائج انتخابات الإقليم ستكون أسرع ،اذا ماقورن باعلان نتائج انتخابات مجالس المحافظات،واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الفرق باعداد الكيانات المشتركة في الانتخابات المحلية،وكذلك اعداد المرشحين،فضلا عن اعتماد القائمة المغلقة في انتخابات الاقليم ،كل هذه الامورتجعلنا نعتقد بان نتائج انتخابات الاقليم ستعلن بعد اسبوع من يوم الاقتراع.